

عمّان في: 2017/4/3

الرقم: 110/دأس/121/13

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمّان - الأردن

تحية واحتراماً،

عملاً بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.

نرفق لكم طيه البيان الصادر عن البنك العربي حول آخر التطورات التي تمت على دعاوى المدعين
الاجانب (غير الامريكيين) المقامة ضده في نيويورك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،


باسم الإمام
أمين سر مجلس الإدارة

هيئة الأوراق المالية الدائرة الادارية / الديوان
٢٠١٧ نيسان
الرقم التسلسل ١٨٣١٠
الجهة المختصة ١٠٤



أصدر البنك العربي البيان التالي تعقيباً على قرار المحكمة العليا الأمريكية بقبول النظر في قرار محكمة الاستئناف ببرد جميع دعاوى المدعين غير الأمريكيين

بتاريخ 2013/8/23 أصدرت محكمة المقاطعة في نيويورك قرارها ببرد جميع دعاوى المدعين الأجانب غير الأمريكيين، والذين يحملون الجنسية الاسرائيلية المقامة ضد البنك، وقد تبع ذلك قرار آخر لمحكمة الاستئناف بهيئتها الثلاثية بالتأكيد على هذا الرد بتاريخ 2015/12/8 ولاحقاً بتاريخ 2016/5/9 رفضت محكمة الاستئناف بهيئتها الموسعة، البالغ عددها ثلاثة عشر عضواً، إعادة النظر في القرار، وهو القرار الثالث الذي تتخذه المحاكم الأمريكية تأييداً لموقف البنك العربي في هذه الدعاوى.

وكما هو متوقع وحسب النظام والاجراءات القانونية لم يتبقَ أمام هؤلاء المدعين سوى تقديم طلب أمام المحكمة العليا الأمريكية للطعن بقرارات محاكم الإستئناف الأمريكية وهو الأمر الذي قام به المدعون بتاريخ 2016/10/6، وفي ضوء ذلك أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قرارها بتاريخ 2017/4/3 بقبول النظر في هذه الدعاوى ليصار الى تقديم وسماع مرافعات الطرفين أمامها.

إن المحكمة العليا الأمريكية كانت قد ردت دعاوى مشابهة تتضمن مدعين أجانب أقاموا دعاوى ضد شركات أجنبية للمطالبة بتعويضات ناتجة عن أحداث حصلت خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يطرأ أي أمر جديد من شأنه أن يغير من موقف المحكمة العليا أو يؤدي الى الرجوع عن اجتهاداتها السابقة في مثل هذا النوع من الدعاوى. وإن البنك على ثقة بأن قرارات محكمة الاستئناف ببرد هذه الدعاوى سيتم التأكيد عليها، وسوف يُغلق ملف هذه الدعاوى بشكل نهائي.

إن البنك العربي مرتاح لموقفه في هذه الدعاوى، كما وأنه كان ولا يزال ملتزماً بتطبيق أعلى معايير الامتثال في عملياته المصرفية، إذ يقوم البنك بتوظيف كافة انظمته بصورة فعّالة بما يتفق مع كافة التشريعات والقوانين والمتطلبات الرقابية في ممارسة أعماله. وقد أشادت الحكومة الأمريكية بالالتزام البنك بهذه المتطلبات واعتبرته شريكاً فعّالاً في جهود منع تمويل الإرهاب.